

سياسات تحرير سعر الصرف و أثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر

Exchange rate liberalization policies and their Impact on poverty and income distribution in Egypt

د.هند مرسي محمد علي

قسم الاقتصاد/كلية السياسة والاقتصاد/جامعة بني سويف

المستخلص:

يهدف البحث إلى تقييم إنعكاسات سياسات تخفيض قيمة الجنية المصرى، التى أتبعها الحكومة المصرية ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادى، على نسب الفقر وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من 1999 - 2019. وقد تم إستخدام منهج التحليل الوصفى لاستنباط العلاقة النظرية بين المتغيرات المختلفة، ومدى إنطباق تلك العلاقة على الواقع الاقتصادى فى مصر، كما تم أستخدام منهج التحليل القياسى لتحديد مدى التأثير الكمى لسياسات تخفيض قيمة الجنية المصرى على معدلات الفقر ومدى تأثير ذلك على عدالة توزيع الدخل.

وتوصل البحث إلى نتائج تتطابق مع النظرية الاقتصادية، فانخفاض سعر صرف الجنية المصرى أدى إلى زيادات متتالية فى أسعار السلع الأساسية ما أدى الى أرتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بإنخفاض دخولهم الحقيقية، ما رفع حجم الفقراء فى مصر ليصل إلى 62% من سكان مصر أصبحوا تحت خط الفقر، وفقاً لتقارير البنك الدولى. كما أثبت البحث تدهور توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات محدودة الدخل والفقراء وتوسيع فجوة الدخل فى مصر منذ عام 2015. وقد أوصى البحث بضرورة إتخاذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتطوير شبكة الضمان الإجتماعى لمواجهة الانعكاسات السلبية للإجراءات الاقتصادية على الفقراء ومحدودى الدخل.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - الفقر - توزيع الدخل - التضخم.

Abstract:

The research aims to evaluate the implications of the policies of devaluation of the Egyptian pound, which the Egyptian government pursued within the framework of economic reform policies, on poverty rates and fair distribution of income in Egypt during the period 1999 – 2019. The descriptive analysis method was used to derive the theoretical relationship between the various variables? the extent of applicability This relationship on the economic reality in Egypt? Standard analysis approach was used to determine the quantitative effect of the policies of devaluation of the Egyptian pound on poverty rates? and the extent of its impact on the fairness of income distribution.

The research found results consistent with economic theory, as the decline in the exchange rate of the Egyptian pound led to successive rises in the prices of basic commodities, which led to high inflation rates, which intensified the feeling of the middle and low-income classes about their real incomes falling, which increased the size of the poor in Egypt. , To reach 62% of Egypt's population below the poverty line, according to World Bank reports. The research also demonstrated the deterioration of income distribution to the disadvantage of low-income classes and the poor, and the widening of the income gap in Egypt since 2015. The research recommended that the Egyptian government should take many measures to develop a social security network to counter the negative repercussions of economic measures on the poor and low-income people.

Key words: exchange rate – poverty – income distribution – inflation.

1- مقدمة:

إن تغيرات أسعار الصرف في النظام التجاري المفتوح لها آثارا مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وعلى المستوى القومي والشخصي. وبالنظر إلى مصر التي تعتمد في إستهلاكها وإنتاجها على إستيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها، فإن هذه الآثار تكون كبيرة خاصة في القطاعات التي ترتفع فيها نسبة الإعتماد على المكون الأجنبي لمستلزمات الإنتاج أو سلع الإستهلاك النهائي. فهناك ارتفاع دائم في الإعتماد على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي.

وانتهجت الدولة المصرية سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري في سياساتها للإصلاح الاقتصادي منذ عام 1991 وحتى عام 2016. وكان هذا الانخفاض كبيراً ومنتالياً خلال الثلاث شهور الأولى من عام 2016، وأدى هذا الانخفاض والذي حدث بداية في السوق الموازية (السوق السوداء) إلى توجه البنك المركزي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية أكثر من مرة خلال أسابيع قليلة إنصياً لـ رغبات المتعاملين في السوق، وقوى العرض والطلب على العملة الاجنبيه، وبهدف القضاء على المضاربات على العملات الاجنبية خاصة الدولار.

ومن المعلوم أن هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية (الجنية) سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم (طبقاً للنظرية الاقتصادية)، خاصة في اقتصاد يعتمد بنسبة كبيرة من إستهلاكه على الواردات، والتي ارتفعت قيمتها نتيجة لإنخفاض قيمة العملة المحلية، ما يعني إرتفاع تكلفة المعيشة وخاصة على الفئات محدودة الدخل، وأصحاب الدخل الثابتة. في حين أن هناك بعض فئات المجتمع ستحقق أرباحاً من عمليات المضاربة، سواء في سوق العملة أو أسواق السلع والخدمات المختلفة. ما يعني حدوث إعادة لتوزيع الدخل في غير صالح ذوي الدخل المحدودة ولصالح المضاربين وأصحاب المهن الحرة.

وكان لانخفاض سعر صرف الجنية المصرى تأثير مباشر على شعور الأفراد في السوق المصرى بارتفاع أسعار سلع الاستهلاك المحلي، ومستلزمات الإنتاج الزراعى، ومستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة المستخدمة في الصناعة.

وهذا البحث يحلل أثر ارتفاع سعر الدولار على معدلات التضخم وتأثير ذلك على الفقر وتوزيع الدخل في مصر. من خلال الاجابة على عدة تساؤلات.

- ما هو تأثير ارتفاع الدولار على القوة الشرائية للنقود؟ أى تأثير ارتفاع سعر الدولار على معدلات التضخم السنوية .
- وما هو تأثير انخفاض القوة الشرائية للجنيه على تحديد قيمة خط الفقر القومى من خلال بحوث الدخل والإنفاق التى يقوم بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- وتأثير تغيير قيمة خط الفقر القومى على معدلات انتشار الفقر في مصر سواء في المدن أو في القرى، وتأثير ذلك على عدالة توزيع الدخل.

1/1- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى له آثار تضخمية ستؤدى إلى إعادة توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الدخل الثابتة، ولصالح فئات أخرى لها قدرة على زيادة دخولها بمعدلات أكبر من معدلات التضخم. ما سيؤدى إلى زيادة معدلات الفقر فى الاقتصاد المصرى والذى وصلت نسبته إلى 32.5% من جملة السكان عام 2018،⁽²⁾ إضافة إلى تدهور توزيع الدخل القومى فى غير صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة ومحدودى الدخل.

2/1 - فروض البحث:

1. توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الجنية المصرى ومعدل التضخم.
2. توجد علاقة عكسية بين سعر صرف العملة المحلية ونسبة الفقر فى مصر.

3. يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة وذوى الدخل الثابت.

3/1 - أهمية البحث:

ترجع أهمية إلى مدى تأثير سياسات تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى على معدل التضخم، وأثر تلك السياسة على معدلات الفقر وتوزيع الدخل في مصر. ولوقوف على مدى تأثير سياسات سعر الصرف التي إنتهجتها الدولة المصرية طبقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي على الفقراء ومحدودي الدخل في مصر خلال فترة التحليل.

4/1 - هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على اتجاه وقوة العلاقة بين إنخفاض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وتأثير ذلك على نسبة الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر. وهل حقيقة أن إنخفاض سعر صرف العملة المحلية سيؤدي بالضرورة إلى إنخفاض القوة الشرائية للجنيه؟ وهل من الضروري مع كل تخفيض في قيمة العملة يحدث موجات تضخمية؟ وهل سيكون لها اثار سلبية على الفقراء وتوزيع الدخل؟ ومن الذى سيدفع فاتورة التضخم؟

5/1 - حدود البحث:

يركز البحث على تطورات سعر صرف الجنية المصرى في الفترة من 1999 وحتى 2018، من خلال سلسلة سنوية ، ومقارنتها بمعدل التضخم السنوى ونسب الفقر في مصر خلال ذات الفترة.

6/1 - منهجية البحث:

يستخدم البحث منهج التحليل الوصفي، الاستنباطي، والقياسي، من خلال وضع بعض الفروض المنهجية والمتعلقة بنوعية واتجاه العلاقة بين إنخفاض سعر صرف العملة المحلية وتأثير ذلك على معدل التضخم وعلاقته بمستوى الفقر في مصر، وباستخدام بيانات سلاسل زمنية لهذه المتغيرات وتحليل التأثير المتبادل بينها

1/7 - الدراسات السابقة:

1. دراسة RICHARD N. COOPER (2) 1971:

تم دراسة الآثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة باستخدام المنهج الوصفي والاستقرائي لفهم أهداف وشروط وأنواع، تخفيض قيمة العملة المحلية، وعرض النظريات المفسرة لأسباب القيام بتخفيض قيمة العملة، وتحليل الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة، وتأثير تخفيض قيمة العملة على الدول النامية، وتم الوقوف على العقبات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على الأجور والأسعار وميزان المدفوعات. وتوصل إلى إن إدارة تخفيض قيمة العملة يتطلب الحكم الرشيد وحساسية في التعامل مع المتغيرات الناتجة عن هذه السياسة، وخاصة مشكلة التغيرات في الطلب الكلي التي تحدث بعد تخفيض قيمة العملة.

2. دراسة حاكم محسن محمد 2004: (3)

قام بدراسة أثر التضخم ومعدلات الفائدة على أسعار الصرف الموازية في الفترة (1992-2001) في العراق وبعض الدول المجاورة. وتوصل إلى أن التغيرات في معدلات التضخم سيكون له أثر على أسعار الفائدة، وأن ارتفاع سعر الفائدة سيقلل من اقبال المستثمرين ورجال الاعمال على الاقتراض، في حين أن انخفاض سعر الفائدة سيرفع من أقبالهم على الاقتراض، بما يزيد من معدلات الاستثمار وتحسن قيمة العملة الوطنية. كما أن سعر الصرف أيضاً يتأثر بمعدلات التضخم. حيث تنخفض قيمة العملة الوطنية بارتفاع معدلات التضخم. إلا أنه لاحظ ثبات أسعار الصرف في بعض الدول على الرغم من التغيرات الاقتصادية في تلك الدول.

3. دراسة Gali And Monacelli عام 2005: (4)

بحث أثر السياسات النقدية وتغيرات سعر الصرف على اقتصاد مفتوح صغير الحجم. واستخدم الباحث منهج التحليل الكمي، وبين كيف يمكن تقليل حركة التوازن إلى مستويات تقلل من التضخم المحلي وفجوة الناتج. وذلك لتحليل الآثار على الاقتصاد الكلي وقام بصياغة ثلاث نظم بديلة للسياسات القائمة على القواعد النقدية في اقتصاد صغير مفتوح (التضخم المحلي، قواعد تايلور القائمة على مؤشر أسعار المستهلكين، سعر

الصرف المقيد) وتوصل البحث إلى أن الفرق الرئيسي بين هذه النظم يتمثل في المدى النسبي لتقلبات أسعار الصرف اللازمة لكل نظام، كما أوضح البحث الحالات التي تعد سياسة أستهداف التضخم المحلي فيها سياسة مثلى.

4. دراسة Tirsit Genye, 2011: (5)

قامت الدراسة باختبار أثر تخفيض قيمة العملة على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 إلى 2010 في اثيوبيا. باستخدام نموذج انحدار لدراسة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة المحلية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) باضافة عدد من المتغيرات المستقلة ذات التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (كالتعليم والاستثمار الخاص وصافي التجارة الخارجية). وتم تقدير نموذجين انحدار، في النموذج الأول لم يتم استخدام قيم مبطأه. وكانت نتيجته يوجد تأثير عكسي لسعر الصرف على نمو الناتج المحلي، وهذا التأثير لم يكن معنوياً، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة ليس له تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم أظهر النموذج الثاني الذي أُستخدَم فيه قيم مبطأه أن انخفاض قيمة العملة المحلية كان له أثر سلبي كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام، وكان له أثر إيجابي كبير بعد مرور عام.

5. دراسة جبورى، علو، يوسف 2016/2015: (6)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم في الجزائر من خلال تطبيق منهج تحليل الصدمة العشوائية وتحليل التباين لاستنتاج العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر مباشر بين التغير في سعر الصرف والتضخم، وأن هذه العلاقة ثابتة ومستدامة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

6. دراسة (منال جابر مرسى) 2017: (7)

قامت بدراسة تأثير السياسات النقدية على استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2017. وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على طبيعة سعر الصرف في مصر وتم استخدام منهج التحليل الاستقرائي والقياسي لتقييم أثر السابسة النقدية على تحقيق استقرار سعر الصرف. وقد توصل البحث إلى وجود

عقبات هيكلية فى الاقتصاد المصرى تحول دون جعل سعر الصرف الفعلى له تأثير على مسار سعر الصرف المرغوب فيه، وأن سعر الخصم هو العامل الاساسى فى تدهور سعر صرف الجنية أمام الدولار فى الاجل الطويل. إلا أنها توصلت لعدم توافق العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم مع النظرية الاقتصادية فى مصر خلال فترة التحليل.

7. دراسة أبو دوح، على محمد على، وآخرون 2017: (8)

هدفت الدراسة إلى قياس الآثار التوزيعية لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتوضيح الاجراءات التصحيحية التى يمكن أن تتخذها مصر من خلال قراءة الحالة فى بوليفيا. وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة طردية بين التضخم والاستهلاك العائلى، وبين سعر الصرف والتضخم. وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، كمال لايوجد تأثير لسياسات سعر الفائدة على سعر الصرف فى مصر.

8. دراسة Omar Osman : (9)

أوضحت الدراسة أسباب الانخفاض الكبير فى سعر صرف الجنيه المصرى واثر هذا على الاقتصاد بالتركيز على فترات ثلاث تم فيها انتهاج هذه السياسة عام 1991، ثم قرار التعويم فى 2003، وأخيرا الانخفاض الكبير عقب ثورة يناير 2011، وقام الباحث باستخدام المنهج النقدي والبيانات التاريخية لتحليل تطور الظروف النقدية فى كل من مصر والولايات المتحدة، بهدف التوصل للعلاقة بين معدلات التضخم والتغيرات فى سعر صرف الجنية. وتوصل إلى أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى له تأثير سلبي على الاستهلاك الفردى وخاصة للأسر الفقيرة، إلا أن أثره على الصادرات المصرية بسيط جدا، ولم يتم إثبات أي أثر للتخفيض على العماله والتوظيف.

1 / 8 - مخطط البحث:

يتم مناقشة اشكالية البحث والتوصل إلى النتائج من خلال مخطط مكون مما يلى:

- 1-مقدمة. وتشمل على أشكالية البحث وأهدافه، وأهميته، وفروضة، وحدوده الزمانية والمكانية، والدراسات السابقة
- 2- أسباب تخفيض سعر صرف الجنية المصرى.
- 3- أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم.
- 4- تطور الفقر وتوزيع الدخل فى مصر.
- 5- النموذج القياسى.
- 6- نتائج البحث.
- 7- الملاحق.
- 8-المراجع.

2- أسباب تخفيض سعر صرف الجنية المصرى:

ظل الاقتصاد المصرى يتمتع بمركز نقدي قوى بعد انتهاء أزمة المديونية المستحقة على مصر فى أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، واستطاع الاقتصاد المصرى أن يتغلب على الأزمات الناتجة عن الحرب العالمية الأولى، ثم الكساد الاقتصادى العالمى فى الثلاثينات من القرن العشرين، وخرج الاقتصاد المصرى قويا بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت قيمة الجنيه المصرى أعلى من قيمة الجنيه الإسترلينى وتعادل نحو 3.5 دولار أمريكى. وظلت قيمة الجنية شبه ثابتة حتى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، ثم بدأت العملة المصرية تتعرض لضغوط بسبب عوامل عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى نتيجة التغيرات فى النظام السياسى والاقتصادى منذ 1952. إلا أن الدولة الجديدة أستطاعت أستغلال ظروف الحرب الباردة لإعادة بناء الاقتصاد على أسس اشتراكية فى تلك الفترة، إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة فى الستينيات لم تحقق أهداف الاستقرار السياسى والاقتصادى، مما خفض من عرض العملات الاجنبية والذى إطلاق عليها مطلق "العملة الصعبة" فى تلك الفترة. واستمر تدهور قيمة الجنيه بعد هزيمة يونيو 1967، على الرغم من محاولات

الحكومة المصرية السيطرة على التجارة الخارجية من خلال فرض سعر صرف ثابت للصرف يتم على أساسه إتمام المعاملات مع العالم الخارجى.

وبعد حرب أكتوبر 1973، وأنتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى، تعرض الاقتصاد المصري لحالة من الفساد وعدم الاستقرار ما أثر سلباً على قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية، فقررت الحكومة إنشاء ما أطلق عليه "السوق الموازية للصرف الأجنبي"، مما أضفى نوعاً من الشرعية على تداول العملات بين المصارف بسعر غير السعر الرسمي الذي يحدده البنك المركزي. وحتى أبريل 1981 ظلت قيمة الجنيه المصري أكبر من قيمة الدولار، حتى اقتربت قيمة العملتين من حد التعادل.

وفي يوليو 1990 تم تخفيض السعر الرسمي للجنيه من 1.1 جنيه للدولار إلى 2 جنيه للدولار، كأحد اشتراطات صندوق النقد لأتمام اتفاق إعادة الهيكلة الذى تم فى عام 1991. ثم توالى قرارات البنك المركزي بتخفيض السعر الرسمي للجنيه مقابل الدولار إلى أن وصلت قيمة الدولار إلى 5.8 جنيه مصري فى يناير 2011.

وواصل سعر صرف الدولار الأمريكى الارتفاع أمام الجنيه منذ 1986 وحتى عام 2016، وفقد الجنيه وفقاً للأسعار الرسمية 663 قرشا من قيمته، إلا أن انهيار قيمة الجنيه كان أكبر فى السوق الموازية. وقد مثل هذا الانخفاض المتتالى لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكى - خاصة خلال عام 2015، والشهور الثلاث الأولى من 2016 - أحد أهم المشكلات الاقتصادية التى تواجه الاقتصاد المصري، ما أدى إلى تدخل البنك المركزي عبر آليات السوق، لضبط سعر صرف العملات الأجنبية، دون تحديد مباشر أو تحكيمى. وانتهج البنك المركزي فى سبيل السيطرة على سعر صرف الجنيه سياسة ضخ العملات أو شرائها من السوق، بهدف السيطرة على أسعار النقد الأجنبي. إلا أن هذا التخفيض المتتالى لقيمة العملة المحلية من قبل البنك المركزى لم يوقف المضاربة على الدولار فى السوق الموازية ما جعل هناك أكثر من سعر للدولار. وترجع الارتفاعات المتتالية فى أسعار صرف العملات الأجنبية (وخاصة الدولار) خلال الفترة من 2014 وحتى 2018 إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الدولى أو المحلى ومن أهم هذه العوامل:

1. انخفاض تحويلات العاملين بالخارج: (10)

تعد تحويلات العاملين المصريين بالخارج من أهم العوامل المؤثرة في سعر صرف الجنيه مقابل العملات الاخرى وخاصة الدولار. وخلال الفترة ما بين 2003 وحتى 2010، أتمت نسبة هذه التحويلات بالاستقرار حيث وصلت نسبتها إلى 75% من جملة دخل العاملين بالخارج، مما انعكس على سعر الدولار الذي ظلت قيمته ثابتة عند 6.20 جنيه لمدة 7 سنوات، سواء في السوق الرسمية، أو السوق الموازية (مكاتب الصرافات). إلا أن نسبة التحويلات هذه انخفضت لتصل إلى نحو 5% من جملة دخل العاملين المصريين بالخارج مع بداية عام 2011 ما أدى إلى حدوث ارتفاعات متتالية في قيمة الدولار.

2. ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى: (11)

قام البنك المركزي السويسري في نوفمبر 2014 بخفض أسعار الفائدة، تماشياً مع القرار الذي اتخذته البنك المركزي الأوروبي، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار بمعدلات متسارعة، حيث ارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنحو 4.59% خلال عام واحد، وبنحو 17.69% مقابل اليورو، و3.76% مقابل الين الياباني، و5% مقابل اليوان الصيني. وفي ديسمبر 2015، قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة على الدولار بمقدار ربع في المائة، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار مرة أخرى، لإرتفاع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي. ولا يمكن فصل قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي، عن ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الاخرى الرئيسية حول العالم، حيث إن ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الاخرى، يعد محددًا رئيسيًا للقيمة الحقيقية للجنيه، من وجهة نظر المستثمرين والمتعاملين في السوق الموازية.

3. عجز ميزان المعاملات الجارية المصري: (12)

الميزان التجاري يُظهر الفارق بين الصادرات والواردات السلعية، والميزان الخدمي يحدد صافي مُتحصلات الدولة من الصناعات الخدمية كالسياحة والنقل والذي يعاني من عجز كبير بسبب تدهور عائدات السياحة بعد 2011، ويرصد ميزان التحويلات الجارية من جانب واحد (المساعدات والمنح). وسجل الميزان التجاري عجزاً قدره 10 مليارات دولار في الربع الأول من العام المالي 2015. ويرجع البنك المركزي المصري سبب هذا العجز إلى انخفاض الأسعار العالمية للبتروول مما أثر سلباً على الصادرات والواردات المصرية.

كما تراجعت حصيلة الصادرات السلعية بنحو 26.5%، لتصبح 4.6 مليار دولار في الربع الأول من 2016، بعد أن كانت 6.3 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2015. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض حصيلة صادرات البترول (الخام أو المنتجات) بنحو 1.2 مليار دولار، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية بأكثر من 51% خلال فترة المقارنة.

4. انخفاض إيرادات قناة السويس: (13)

تراجعت إيرادات هيئة قناة السويس المصرية من 449.2 مليون دولار في أكتوبر 2015 لتصل إلى 408.4 مليون دولار في نوفمبر في نفس العام، وهو أدنى مستوى لإيرادات القناة منذ فبراير 2015 (382 مليون دولار) وهو ما يعنى خسائر تقدر نحو 40.8 مليون دولار. ويرجع السبب في انخفاض إيرادات القناة إلى انخفاض عدد السفن المارة من 1500 سفينة في أكتوبر إلى 1401 سفينة في نوفمبر من نفس العام (2015).

أدت تلك العوامل إلى انخفاض المعروض من العملات الأجنبية وخاصة الدولار ما انعكس سلباً على سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الأخرى وخاصة الدولار، خاصة خلال الفترة من يناير 2015 وحتى مارس 2016. حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه من 7.3 جنيه لكل دولار عام 2016 لتصل إلى 8.88 جنيه لكل دولار بنهاية مارس 2016. (14)

واضطر البنك المركزي إلى خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار لتحقيق العديد من الأهداف منه. (15)

- القضاء على المضاربات في سوق العملة والقضاء على السوق السوداء.
 - تحفيز الصادرات والحد من الواردات
 - التشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل.
 - تحقيق متطلبات البنك الدولي في تحرير سعر الصرف بهدف الحصول على قرض من البنك.
- وعلى الرغم من هذه الإجراءات التحفيزية التي اتخذها البنك المركزي إلا أن سعر الدولار ظل يرتفع وظلت المضاربات على العملة مستمرة. فعلى الرغم من ارتفاع سعر الدولار بنسبة تصل إلى 11.8% فقط خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2016 إلا أن ذلك لم يقلل من المضاربات في سوق العملة. بالرغم من

تحرير سعر صرف العملة المحلية في عام 2016، إلا أن انخفاض سعر صرف الجنيه ظل مستمراً حتى وصلت قيمة الدولار إلى 17.7. والجدول التالي يوضح تطورات سعر الصرف منذ 1965 وحتى 2019.

جدول رقم (1) تطور سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة من 1965-2019

السنوات	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الجنية مقابل الدولار	0.45	0.39	0.45	0.72	0.95	2.23	3.39	3.41	6.00	5.51	7.34	8.13	14.74	17.68	17.55

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم. <https://data.albankaldawli.org/indicator>

3- أثر تغير سعر الصرف على التضخم:

تتأتى أهمية سعر الصرف بشكل أساسي من أثاره المباشرة على أسعار السلع المستورده مما يعني تأثيره على معدل التضخم السائد في الاقتصاد. وتأتى أهمية دراسة تأثير التغيرات في سعر الصرف على الاسعار المحلية من خلال ثلاث أثار محتملة لتلك السياسة على معدل التضخم:

- سريان مفعول نظرية تعادل القوى الشرائية لجوستاف كاسل، والتي تشير إلى أن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية يميل إلى الانخفاض بنفس النسبة التي ترتفع بها الاسعار المحلية، فإذا تضاعفت الاسعار في الدولة المحلية ولم تتغير الاسعار في الدول المشتركة في التجارة الخارجية لهذه الدولة، فإن قيمة العملة المحلية ستخفض بما يعادل الارتفاع في الاسعار المحلية.⁽¹⁶⁾
- أن ارتفاع سعر صرف العملات الاجنبية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة تأثير تلك العلاقة والفترة التي تستغرقها ليتحقق هذا الأثر ما زالت محل خلاف. لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عدة عوامل منها نسبة الواردات إلى الاستهلاك المحلى الاجمالي، درجة المنافسة في الصناعات بديلة الواردات التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يرتفع التأثير كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى جملة الاستهلاك.⁽¹⁷⁾

• يؤثر تغيير سعر الصرف على الاجور النقدية والتي تؤثر بدورها على فاعلية سياسات سعر الصرف إذا كانت مرونة الاجور صفرية. فتأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف بشكل أساسي على مرونة الاجور الاسمية ومرونة الاسعار. فكلما كانت إستجابة الأجور الأسمية للتحولات في أسعار الصرف كبيرة كلما انخفض التغير في الاجور الحقيقية، وكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً سيكون أثر تحولات سعر الصرف على الاجور الحقيقية ومستوى الناتج منخفض. (18)

مما سبق يتضح أن إنخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار سيرفع أسعار الواردات، وسيخفض أسعار الصادرات المصرية للخارج. صحيح أن انخفاض سعر صرف الجنيه سيحسن من القدرة التنافسية السعرية للسلع والخدمات المصرية (شرط ان يكون الطلب عليها في الخارج مرناً، وهذا ما لا يتوفر في الصادرات المصرية) إلا أن ذلك في المقابل سيرفع من تكلفة الواردات المصرية (والتي لا تتمتع بمرونة في الطلب، مما يعنى ارتفاع تكلفة الواردات بنسبة كبيرة). وتؤكد العديد من الدراسات التي تمت عن تطور حجم الصادرات والواردات المصرية على أن تخفيض قيمة العملة المحلية في الحالة المصرية لم يكن له تأثير إيجابي على الميزان التجاري المصرى ففي كل مرة يتم فيها تخفيض قيمة الجنيه ترتفع فاتورة الواردات دون أن تتخفف كمياتها بل على العكس، كما أن هذا التخفيض في قيمة الجنيه المصرى لم يكن لها تأثير على حجم الصادرات المصرية ويمكن التحقق من ذلك من خلال بيانات ميزان العمليات الجارية المصرى.

وبالتالى فإن تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى أمر غير مرغوب فيه على صعيد الاقتصاد الكلي في حال وجود هذا العجز المزمن والهيكلى في ميزان المدفوعات المصرى، خاصة وأن معظم السلع المستوردة تعد سلعاً أساسية. فمن المتوقع أن ينعكس هذا التخفيض في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم، والتي أرتفعت بشدة بعد تحرير سعر الصرف في بداية 2016.

فهناك نحو 24% من إجمالي الناتج المحلي المصرى ينفق على شراء السلع والخدمات المستوردة، (19) وعلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلى مكون من سلع مستوردة وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات بصورة كبيرة بسبب انخفاض قيمة الجنيه.

ويقوم المستوردون برفع الأسعار لتعويض الفارق في تكلفة الاستيراد حفاظاً على هامش أرباحهم. كما أرتفعت فاتورة استيراد السلع والخدمات بالموازنة العامة للدولة المصرية أيضاً لتصل إلى 32 مليار جنيه،

بالإضافة إلى تخفيض المكاسب الناتجة عن انخفاض أسعار النفط بالموازنة بنحو 5 مليارات جنيه، كما ارتفعت معدلات التضخم لتتجاوز 21.42% عام 2018. والجدول (2) يوضح تطورات معدل التضخم خلال الفترة من فبراير 2015 وحتى فبراير 2016.

وتتأثر القوة الشرائية للعملة بعدد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي وإنتاجية العمل ورأس المال ومستويات التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ومعدلات الاستثمار والادخار والتضخم وقيمة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، والميزان التجاري والقدرة التنافسية العالمية للمنتجات المحلية وتفضيلات المستهلكين في السوق المحلية.

كما أن معدل التضخم يحدد القوة الشرائية للعملة. فقد لا تتأثر ميزانية المستهلكين إذا ارتفع سعر صنف واحد من السلع الاستهلاكية الأساسية، لكن التأثير يكون كبيراً عندما يشمل الارتفاع أسعار كل السلع. وفي العادة يتم قياس معدل التضخم شهرياً أو ربع سنوي أو سنوي. والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في مصر في الفترة 1960 - 2018.

جدول رقم (2) تطور معدل التضخم في مصر في الفترة من 1960 - 2018

السنوات	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2018
معدل التضخم	..	5.46	12.51	9.66	12.43	11.576	17.74	11.399	3.94	6.21	10.1	9.93	21.42

المصدر: البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم. <https://data.albankaldawli.org/indicator>

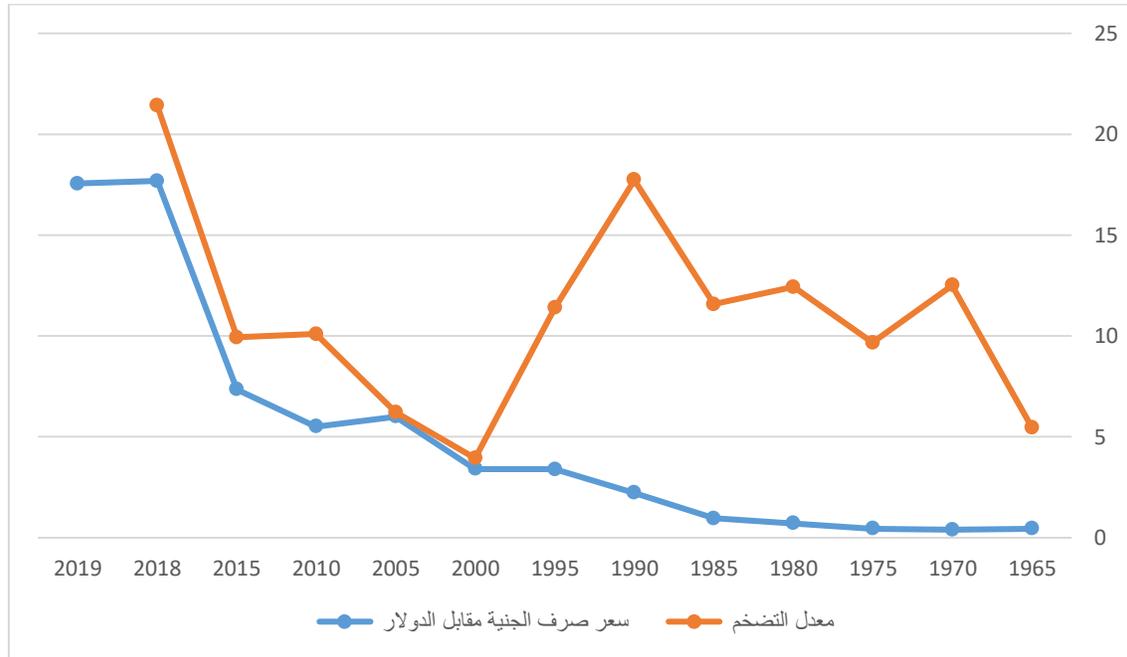
ووبمقارنة تطور سعر صرف الجنيه المصري، بالتطورات في معدل التضخم في مصر خلال ذات الفترة، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي. يتضح ما يلي:

يتضح من العرض السابق أن هناك علاقة مباشرة بين التغيرات في سعر الصرف ومعدل التضخم. وإن اختلفت الاستجابات من فترة زمنية لأخرى.

✓ فخلال الفترة من 1960 وحتى عام 1980 أتمم معدل التضخم بالارتفاع وإن كان بنسب متفاوتة على الرغم من ثبات سعر الصرف ويرجع ذلك إلى عوامل اقتصادية وسياسة متعددة تعرضت لها مصر خلال تلك الفترة.

- ✓ خلال الفترة من 1980 إلى 1990 كان ارتفاع معدل التضخم كبيراً إذا ما قورن بارتفاع سعر صرف الدولار خلال تلك الفترة، ويرجع السبب في التضخم في تلك الفترة إلى زيادة عرض النقود نتيجة لتمويل عجز الموازنة العامة من خلال طبع النقود. إلا أن توقف تلك السياسة منذ 1990 قد أدت إلى انخفاض معدل التضخم بشكل كبير على الرغم من اتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع في تلك الفترة، ما يعنى أن تأثير سعر الصرف في تلك الفترة كان أيضاً ليس مؤثراً على معدلات التضخم.
- ✓ إلا أن الوضع قد اختلف منذ عام 2000، فارتفاع معدل التضخم صحبه زيادة مستمرة وبنفس النسب تقريباً في سعر صرف الدولار. ما يعنى أن تأثير سياسات سعر الصرف في تلك الفترة كانت ذات تأثير مباشر على معدل التضخم. وهذا ما سيتم التحقق صحته من خلال النموذج القياسى.

شكل رقم (1) العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الجنية المصرى خلال 1960-2019



المصدر: عمل الباحثة استرشاداً ببيانات البنك الدولى. مؤشرات التنمية فى العالم. <https://data.albankaldawli.org/indicator>

4- تطور الفقر وتوزيع الدخل فى مصر:

تتمثل الآثار الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لمشكلة التضخم فى إنخفاض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل المحدود، وذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للأجور التى يحصلون عليها بسبب ارتفاع

الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود. ما يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك الحقيقي لهذه الفئات. ما يدفع العمال إلى طلب زيادة أجورهم النقدية لتعويض الارتفاع في الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة، وإذا ارتفعت أجور العمال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، وسيحاول المستثمرين زيادة الأسعار مرة أخرى. هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أكثر، وبهذه الطريقة يسيغذى التضخم نفسه، ويحدث تسارع ما بين الأجور والأسعار وتكتسب عملية الارتفاع التضخمي في الأسعار قوة دافعة. وإذا استمر ذلك فإنه سيؤدي إلى حدوث التضخم الجامح.

وقسم كينز المجتمع إلى ثلاث طبقات رئيسة للدخل وهي: فئة المستثمرين، وفئة المنظمين وأصحاب الاعمال الحرة ، وفئة العمال الذين يحصلون على الأجور والمرتبات الثابتة.

وسيؤثر ارتفاع الأسعار سلباً على كلاً من المستهلكين والدائنين والمستثمرين، الذين ستخفض دخولهم الحقيقية نتيجة للتضخم. في حين أن أصحاب الاعمال الحرة والمنظمين سيستفيدون من ارتفاع الاسعار، نتيجة لقدرتهم العالية على زيادة دخولهم بنسب أكبر من نسب التضخم، ما يعنى ارتفاع دخولهم الحقيقية. وهذا سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح أصحاب الدخل المحدودة.

ويعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، الفقر بأنه عدم توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة، وتتمثل هذه الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعلم والصحة والمواصلات. وهناك ما يعرف بخط الفقر القومي، وهو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية سواء للفرد أو الأسرة. ويتم الاستناد على هذا التعريف في تحديد من هم الفقراء. والذي يمكن تحديدهم من خلال تكلفة مكونات خط الفقر والتي تتمثل في: (20)

• **المكون الغذائي:** وهو يعرف طبقاً لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، بأنه تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الاستهلاكي للفقراء، وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعي. وتختلف تكلفة تلك السلع الغذائية باختلاف المناطق الجغرافية ويمثل خط الفقر الغذائي إلى حد كبير كلفة البقاء على قيد الحياة.

• **المكون غير الغذائي:** ويتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائي، وهو نسبة من الإنفاق الغذائي للأسر التي يساوي إنفاقها الكلي قيمة خط الفقر الغذائي. ويعرفه الجهاز المركزي للإحصاء، بأن هذه الأسر اضطرت إلى التغاضي عن جزء من الإنفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية ضرورية، ولا تستطيع الاستغناء عنها مثل الإنفاق على المسكن والمواصلات.

وطبقاً لذلك تعرف نسبة الفقر المدقع بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي، بما يعني أن الواقعين تحت هذا الخط يعانون من الجوع. والفقراء هم السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن كلفة مكونات خط الفقر القومي. (21)

وبالنظر إلى بيانات أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره عن الفقر في مصر، كشف ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى 32.5% في عام 2017-2018، بعد أن كان 27.7% عام 2015/2016. وتبلغ قيمة خط الفقر طبقاً لبحث الدخل والإنفاق عن الفترة 2017-2018 نحو 8827 جنيهاً للفرد في السنة، ما يعادل 735.6 جنيهاً للفرد في الشهر. في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع 5889.6 جنيهاً للفرد في السنة أي ما يعادل 490.8 جنيهاً للفرد شهرياً. كان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام 2015، هو 482 جنيهاً شهرياً للفرد. (22)

وعلى ذلك تحتاج الأسرة المكونة من 5 أفراد إلى 3678 جنيهاً شهرياً حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها، بحسب تقرير بحوث الدخل والإنفاق الجديد عن الفترة 2017-2018. بينما يحدد البنك الدولي معدل خط الفقر العالمي بـ 1.9 دولار (نحو 31 جنيهاً) يومياً للفرد، وهو ما يعادل 930 جنيهاً للفرد شهرياً، أي أن أسرته المكونة من 5 أفراد تحتاج إلى 4650 جنيهاً شهرياً للوفاء باحتياجاتها الأساسية فقط، وفقاً لآخر الأرقام الصادرة عن البنك عام 2015.

شكل رقم (2) توزيع الفقر في مصر 2017-2018



المصدر/ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. مصر

وكان البنك الدولي قد أصدر بياناً فى شهر مايو 2019، قال فيه إن نحو 60% من سكان مصر إما فقراء أو عرضة للفقير. وقد بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2014، بدأ البرنامج بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار تدريجياً إلى أن تم التحرير تماماً عام 2016، وخفض الدعم عن عدد من الخدمات تدريجياً كالوقود والذي تم تحرير سعره تماماً عام 2019، بهدف ضبط المالية العام للدولة المصرية. (23)

وأشار البنك إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التى انتهجتها الحكومة المصرية منذ 2014 أثرت سلباً على الطبقة المتوسطة، وأن هناك تفاوتات جغرافية كبيرة فى معدلات الفقر، إذ يتراوح بين 7% فى محافظة بورسعيد، ليصل إلى 66% فى بعض محافظات الصعيد. وارتفعت نسبة الفقراء فى مصر خلال الفترة من 1999 إلى 2018 بنحو 100%، فكانت 16.7% فى عام 2000/1999، ثم وصلت إلى 25.2% فى عام 2011/2010. وبلغت 32.5% فى عام 2018.

شكل رقم (3) القدرة الشرائية للمصريين، الفقر، والاسعار 2018/2017



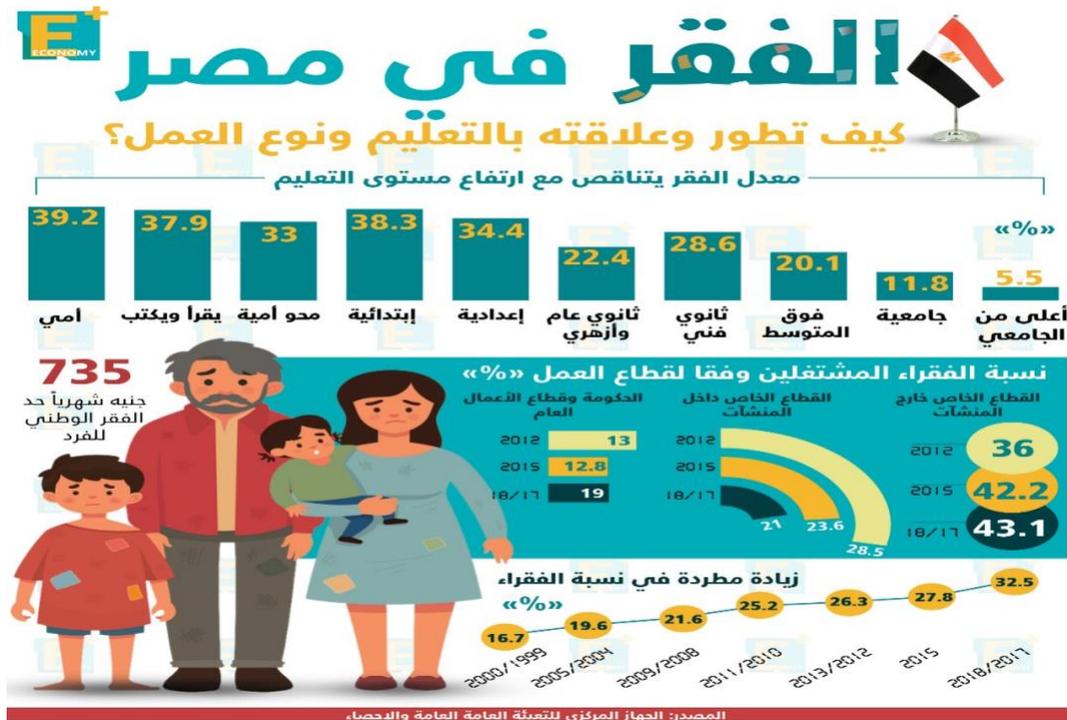
المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. مصر

يتضح من الشكل السابق الانخفاض الكبير في القوى الشرائية للمصريين عام 2016، وهو العام الذي تم فيه التحرير التام لسعر صرف الجنية مقابل الدولار.

وبالنسبة لحالات الفقر المدقع، شهدت الفترة من 2000/1999 حتى عام 2009/2008 زيادة مطردة في هذه النسبة لترتفع من 2.9% إلى 6.1% على التوالي، وانخفضت في عام 2013/2012 لتصل إلى 4.4%، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى في عام 2018/2017 لتصل إلى 6.2% من السكان في مصر. واحتلت محافظة أسيوط المرتبة الأولى في أفقر المحافظات في مصر بنسبة 66.7%، تلتها محافظة سوهاج بنسبة 59.6%، ثم الأقصر بنسبة 55.3%، بينما كانت أقل المحافظات فقراً هي بورسعيد بنسبة 7.6%، تلتها الغربية بنسبة 9.4%. ويعد نحو 51.9% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، وهم يمثلون 25.2% من تعداد السكان، في مقابل 27.3% من سكان ريف الوجه البحري، وتقل هذه النسبة في حضر الوجه القبلي إلى 30%. في حين تبلغ نسبة الفقراء في المحافظات الحضرية 26.7%، وشهد حضر وريف الوجه البحري، وحضر الوجه القبلي والمحافظات الحضرية ارتفاعاً في مستويات الفقر بين عامي 2015 و2018/2017. بينما شهد ريف الوجه القبلي انخفاضاً في نسبة الفقراء رغم بلوغها 51.9% كما ذكرنا سابقاً، خلال نفس الفترة.⁽²⁴⁾

ويعد التعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، حيث تتناقص مؤشراتته كلما ارتفع مستوى التعليم. فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين 39.2% في 2018 مقابل 11.8% لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام. وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط 20.1%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية 22.4%، وبلغت بين الحاصلين على شهاد إعدادية 34.4%، و38.3% للشهادة الإبتدائية، و33% لمن يحملون شهادة محو الأمية. والشكل التالي يوضح العلاقة بين التعليم والفقر.

شكل (4) العلاقة بين الفقر والتعليم في مصر

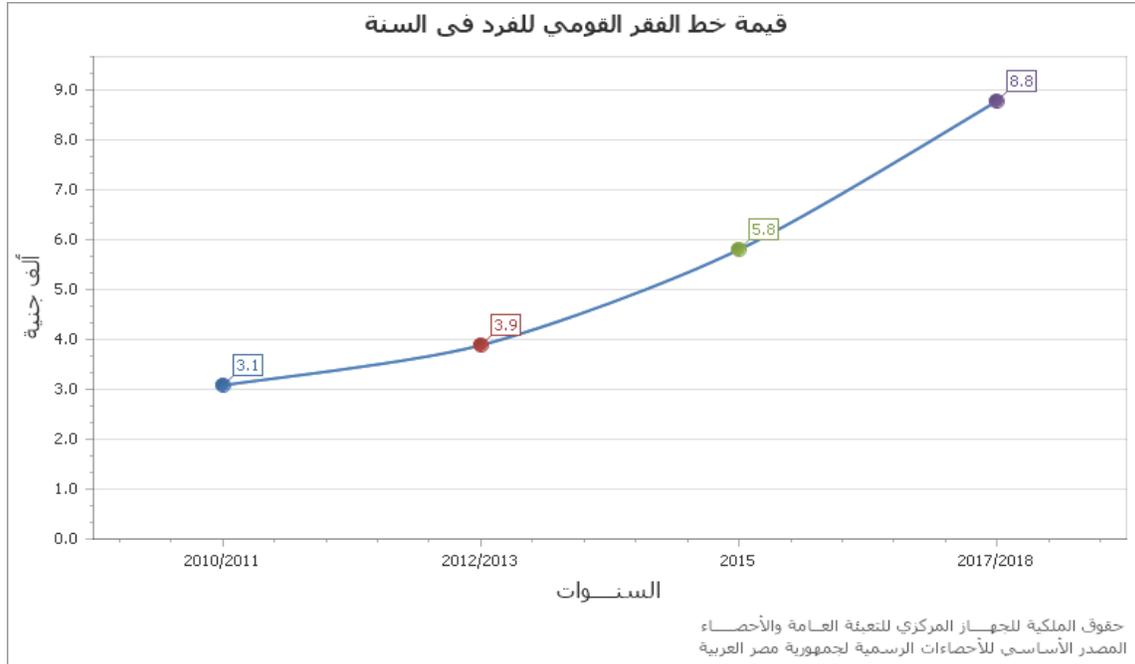


المصدر/ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر

ويظهر الشكل السابق اتساع نسبة انتشار الفقر في مصر خلال الفترة منذ بداية القرن الحالي حتى الآن. وفي الواقع فإن قيمة خط الفقر القومي التي استخدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقل كثيراً عن قيمة خط الفقر العالمي، كما أوضحنا سابقاً. فأن توزيع الدخل الحقيقي في مصر يظهر أن أكثر

من 50% من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر العالمي الذي يعادل ما يقرب من 31 جنيها يوميا للفرد كما أوضحنا سابقاً.

شكل رقم (5) تطور قيمة خط الفقر القومي للفرد فى الفترة 2011/2010 – 2018/2017



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. مصر [/https://www.capmas.gov.eg](https://www.capmas.gov.eg)

بالنظر إلى تطورات قيمة خط الفقر القومي فى مصر نلاحظ إن تدهور قيمة الجنيه بسبب السياسات الحكومية منذ 2014 أدى إلى تدهور مستويات المعيشة، وتحول فئات من الطبقة الوسطى المصرية إلى مستوى الفقر، حيث ارتفعت قيمة خط الفقر ما يعنى انتقال نسبة كبير ممن هم فى الطبقة المتوسطة إلى مستوى الفقر. فانخفاض قيمة الجنيه المصري تعني عمليا انخفاض القوة الشرائية للجنيه في مقابل السلع المختلفة محليا وخارجيا. ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، ومن ثم اتساع نطاق الفئات والطبقات المهمشة وزيادة فرص عدم الاستقرار الاجتماعي.

5- النموذج القياسى:

في هذا الجزء سوف يتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة 1999-2017 لتوافر بيانات الفقر خلال تلك الفترة مع امكانية تقدير بعض السنوات المفقودة. وذلك لتقدير العلاقة بين التغيرات في سعر صرف الجنية المصري، وتأثيرها على الفقر وتوزيع الدخل.

المتغيرات الداخلة في النموذج:

POV: الفقر الوطني في مصر

PER_GDP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

INF2: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

النموذج المقترح :

$$POV = C(1) + C(3) * R_POP + C(4) * EX + U1$$

$$POV = C(6) + C(2) * INF2 + C(5) * PER_GDP + U2$$

حيث:

POV: الفقر الوطني في مصر

R_POP: معدل نمو السكان

PER_POP: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

INF2: التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

EX: سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار (عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار

C(1) : الجزء المقطوع من محور الصادات للنموذج الاول

C(6) : الجزء المقطوع من محور الصادات للنموذج الثاني

C(2): معامل انحدار INF

C(3): معامل انحدار R_POP

C(4): معامل انحدار EX

C(5): معامل انحدار PER_GDP

U1: الخطأ العشوائي للنموذج الأول

U2: الخطأ العشوائي للنموذج الثاني

اختبار جذر الوحدة للمتغيرات:

بإجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الاحصائي اتضح أن جميع متغيرات النموذج ساكنة عند المستوى $I(0)$ باستخدام اختبار KPSS بنموذج اختبار قاطع ومستوى معنوية 1%.

النماذج المقدره:

$$POV = -0.0355267713019 + 30.4385634524*EX + 0.0046087534956*PER_GDP$$

$$POV = -12.6665233073 + 0.439960670318*INF2 + 15.905877337*R_POP$$

1/5- النموذج الأول:

النموذج بالكامل جوهري بمستوى معنوية يقترب من الصفر، كما أن كل من المتغيرات التفسيرية جوهريه بمستوى معنوية يقترب من الصفر. والنموذج يفسر 95.25% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي أن 95.25% من التغيرات التي تحدث في الفقر وفقا لخط الفقر الوطني ترجع إلى التغير في كل من سعر الصرف EX، ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي. و 4.75% من التغيرات التي تحدث في الفقر وفقا لخط الفقر الوطني ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وفقاً لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ولا يعاني النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين وفقاً لاختبار Heteroskedasticity Test: White، كما أن توزيع حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي في اختبار Histogram Normality Test.

ويتفق النموذج مع النظرية الاقتصادية حيث:

- معامل انحدار سعر الصرف 30.43856 وهي قيمة موجبة، أي أن انخفاض سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة (جنية واحد) يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بمقدار 30.43856% .
 - معامل انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي وهو قيمة موجبة 0.004609 . أي أن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الأسعار الجارية للدولار الأمريكي بمقدار وحدة واحدة (جنيه واحد سنوياً) يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بمقدار 0.004609%. ما يعكس عدم العدالة في توزيع الدخل القومي، فعدالة التوزيع تتحقق اذا كانت العلاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والفقر.
- وجميع النتائج السابقة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

2/5- النموذج الثاني:

النموذج ككل جوهري عند مستوى معنوية يقترب من الصفر، و كل المتغيرات التفسيرية جوهرياً بمستوى معنوية يقترب من الصفر. والنموذج يفسر 88.37% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي أن 88.37% من التغيرات التي تحدث في الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني ترجع إلى التغير في معدل التضخم في اسعار المستهلك و معدل نمو السكان، و 11.63% من التغيرات التي تحدث في الفقر وفقاً لخط الفقر الوطني ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

والنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وفقاً لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، ولا يعاني النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين وفق اختبار

Heteroskedasticity Test: White، كما أن توزيع حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي في اختبار Histogram Normality Test.

ويتفق النموذج مع النظرية الاقتصادية حيث:

✓ معامل انحدار معدل التضخم لاسعار السلع الاستهلاكية 0.439961 وهي قيمة موجبة، ما يعنى أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة (1%) تؤدي لزيادة الفقر بمقدار 0.439961 %.

✓ معامل انحدار معدل نمو السكان 15.90588 وهو أيضاً قيمة موجبة، أى أن زيادة معدل النمو السكاني بمقدار وحدة واحدة (1%) يؤدي لزيادة نسبة الفقر 15.90588 %.

وتتفق جميع النتائج السابقة مع النظرية الاقتصادية.

6- نتائج البحث:

يمكننا استخلاص أن انخفاض سعر العملة المحلية، على الرغم من أن له بعض الآثار الايجابية على الاقتصاد القومي، إلا أن هذه الآثار قد تكون طويلة الأجل أما الآثار السلبية لعملية تخفيض قيمة العملة المحلية فهي اثار قصيرة الأجل، ومن أهم هذه الآثار السلبية هو حدوث موجات تضخمية كبيرة نتيجة لارتفاع تكلفة الواردات، مما يعنى ارتفاع تكلفة المعيشة، وما لذلك من اثار سلبية على توزيع الدخل فى مصر والذي يتسم فى الأساس بعدم العدالة، كما ان انخفاض سعر صرف الجنيه سؤدى إلى مزيد من عدم العدالة فى توزيع الدخل. ما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء، والتي يجب على السياسات الاقتصادية الحالية فى الدولة أن تسعى إلى تقليصها.

وعلى ذلك تم إثبات صحة فروض البحث:

4. تم إثبات العلاقة العكسية بين سعر صرف الجنية المصرى ومعدل التضخم.
5. كما تم إثبات وجود علاقة عكسية بين سعر صرف العملة المحلية ونسبة الفقر فى مصر .
6. كما تم إثبات أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يعمل على إعادة توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات الفقيرة وذوى الدخل الثابت.

ويوصى البحث بضرورة أن تتخذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات الحاسمة لتخفيف حدة الآثار السلبية لسياسات تحرير سعر الصرف على الفقراء في مصر من خلال تطوير شبكة الضمان الاجتماعي من أجل مواجهة مشكلات التضخم وانخفاض القوى الشرائية للنقود من خلال:

✓ إنشاء هيئة عليا لتحديد الاسعار العادلة للسلع والخدمات حتى لا يستغل التجار موجة ارتفاع الأسعار لتحقيق ارباح غير عادية.

✓ تفعيل دور جهاز حماية المستهلك لتوجيه وإرشاد المستهلكين نحو الاسعار العادلة. وتحفيزهم على مقاطعة المنتجات غير الضرورية. وتفعيل العقوبات على المخالفين من المنتجين والتجار.

✓ ايجاد آلية لتشغيل الفقراء، من خلال القروض المتناهية الصغر وبدون فوائد لرفع قدرة الفئات الفقيرة على الانتاج وزيادة دخولهم.

✓ تفعيل دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في تدريب وتأهيل تلك الفئات لتحويلهم من طالبي المنح والدعم إلى فئات منتجة.

المرفقات: جداول ونتائج النموذج القياسي

EX

Null Hypothesis: EX is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.211115
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	5.620263
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.01553

KPSS Test Equation

Dependent Variable: EX

Method: Least Squares

Date: 10/20/20 Time: 16:59

Sample (adjusted): 39 98

Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.514697	1.252595	-7.595986	0.0000
@TREND("1")	0.190609	0.017975	10.60424	0.0000
R-squared	0.659724	Mean dependent var		3.351420
Adjusted R-squared	0.653857	S.D. dependent var		4.098382
S.E. of regression	2.411237	Akaike info criterion		4.630922
Sum squared resid	337.2158	Schwarz criterion		4.700734
Log likelihood	-136.9277	Hannan-Quinn criter.		4.658229
F-statistic	112.4500	Durbin-Watson stat		0.206308
Prob(F-statistic)	0.000000			

PER GDP

Null Hypothesis: PER_GDP is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.177048
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	193908.7
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	854879.5

KPSS Test Equation

Dependent Variable: PER_GDP

Method: Least Squares

Date: 10/20/20 Time: 17:02

Sample (adjusted): 6 59

Included observations: 54 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-610.6134	137.6991	-4.434404	0.0000
@TREND("1")	56.18938	3.918035	14.34122	0.0000
R-squared	0.798192	Mean dependent var		1159.352
Adjusted R-squared	0.794311	S.D. dependent var		989.4372
S.E. of regression	448.7390	Akaike info criterion		15.08709
Sum squared resid	10471069	Schwarz criterion		15.16076
Log likelihood	-405.3515	Hannan-Quinn criter.		15.11550
F-statistic	205.6705	Durbin-Watson stat		0.193573
Prob(F-statistic)	0.000000			

INF2

Null Hypothesis: INF2 is stationary

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.145518
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	40.19229
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	138.2764

KPSS Test Equation

Dependent Variable: INF2

Method: Least Squares

Date: 10/20/20 Time: 17:03

Sample (adjusted): 1 60

Included observations: 60 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.085624	1.644300	3.701043	0.0005
@TREND("1")	0.124641	0.048068	2.593012	0.0120
R-squared	0.103883	Mean dependent var		9.762539
Adjusted R-squared	0.088433	S.D. dependent var		6.753652
S.E. of regression	6.448118	Akaike info criterion		6.598219
Sum squared resid	2411.537	Schwarz criterion		6.668030

Log likelihood	-195.9466	Hannan-Quinn criter.	6.625526
F-statistic	6.723710	Durbin-Watson stat	0.732835
Prob(F-statistic)	0.012022		

POV

Null Hypothesis: POV is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.162597
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.680125
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.001935

KPSS Test Equation

Dependent Variable: POV
 Method: Least Squares
 Date: 10/20/20 Time: 17:05
 Sample (adjusted): 40 58
 Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15.93991	1.764249	-9.034954	0.0000
@TREND("1")	0.811323	0.036518	22.21694	0.0000
R-squared	0.966705	Mean dependent var		23.00358
Adjusted R-squared	0.964747	S.D. dependent var		4.643525
S.E. of regression	0.871860	Akaike info criterion		2.662925
Sum squared resid	12.92238	Schwarz criterion		2.762340
Log likelihood	-23.29779	Hannan-Quinn criter.		2.679750
F-statistic	493.5924	Durbin-Watson stat		0.603873
Prob(F-statistic)	0.000000			

R POP

Null Hypothesis: R_POP is stationary
 Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.076604
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.043482
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.206739

KPSS Test Equation

Dependent Variable: R_POP

Method: Least Squares

Date: 10/21/20 Time: 22:06

Sample (adjusted): 1 59

Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.619601	0.054545	48.02681	0.0000
@TREND("1")	-0.012334	0.001622	-7.604843	0.0000
R-squared	0.503630	Mean dependent var		2.261910
Adjusted R-squared	0.494922	S.D. dependent var		0.298515
S.E. of regression	0.212151	Akaike info criterion		-0.229726
Sum squared resid	2.565460	Schwarz criterion		-0.159301
Log likelihood	8.776918	Hannan-Quinn criter.		-0.202235
F-statistic	57.83364	Durbin-Watson stat		0.079765
Prob(F-statistic)	0.000000			

1- النماذج المقدرة

Dependent Variable: POV

Method: Least Squares

Date: 10/21/20 Time: 21:59

Sample (adjusted): 40 58

Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.66652	4.471332	-2.832830	0.0120
INF2	0.439961	0.062518	7.037382	0.0000

R_POP	15.90588	2.288593	6.950068	0.0000
R-squared	0.883657	Mean dependent var		23.00358
Adjusted R-squared	0.869114	S.D. dependent var		4.643525
S.E. of regression	1.679939	Akaike info criterion		4.019331
Sum squared resid	45.15513	Schwarz criterion		4.168453
Log likelihood	-35.18365	Hannan-Quinn criter.		4.044569
F-statistic	60.76238	Durbin-Watson stat		1.488088
Prob(F-statistic)	0.000000			

✓

Dependent Variable: POV
 Method: Least Squares
 Date: 10/20/20 Time: 17:10
 Sample (adjusted): 40 58
 Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.035527	1.742293	-0.020391	0.9840
PER_GDP	0.004609	0.000277	16.63514	0.0000
EX	30.43856	3.619692	8.409158	0.0000
R-squared	0.952510	Mean dependent var		23.00358
Adjusted R-squared	0.946574	S.D. dependent var		4.643525
S.E. of regression	1.073308	Akaike info criterion		3.123307
Sum squared resid	18.43184	Schwarz criterion		3.272429
Log likelihood	-26.67142	Hannan-Quinn criter.		3.148544
F-statistic	160.4571	Durbin-Watson stat		1.229352
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: POV
 Method: Least Squares
 Date: 10/20/20 Time: 17:15
 Sample (adjusted): 40 58
 Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.44521	0.857624	14.51127	0.0000
INF2	0.330278	0.055391	5.962695	0.0000
PER_GDP	0.003432	0.000389	8.812365	0.0000
R-squared	0.920122	Mean dependent var		23.00358
Adjusted R-squared	0.910137	S.D. dependent var		4.643525
S.E. of regression	1.391998	Akaike info criterion		3.643297
Sum squared resid	31.00255	Schwarz criterion		3.792419
Log likelihood	-31.61132	Hannan-Quinn criter.		3.668535
F-statistic	92.15220	Durbin-Watson stat		1.211384
Prob(F-statistic)	0.000000			

مشاكل القياس للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.523575	Prob. F(5,13)	0.7545
Obs*R-squared	3.184790	Prob. Chi-Square(5)	0.6715
Scaled explained SS	1.731345	Prob. Chi-Square(5)	0.8849

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/20/20 Time: 17:38

Sample: 40 58

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.212675	17.37885	-0.242402	0.8123
EX^2	-27.72012	123.9157	-0.223701	0.8265
EX*PER_GDP	-0.001342	0.040063	-0.033508	0.9738
EX	32.74286	60.00306	0.545687	0.5945
PER_GDP^2	7.23E-07	1.22E-06	0.594989	0.5621
PER_GDP	-0.002940	0.020982	-0.140116	0.8907
R-squared	0.167621	Mean dependent var		0.970097
Adjusted R-squared	-0.152525	S.D. dependent var		1.234115
S.E. of regression	1.324893	Akaike info criterion		3.652630
Sum squared resid	22.81945	Schwarz criterion		3.950874
Log likelihood	-28.69999	Hannan-Quinn criter.		3.703105
F-statistic	0.523575	Durbin-Watson stat		1.906034
Prob(F-statistic)	0.754523			

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.336855	Prob. F(1,15)	0.0877
Obs*R-squared	3.457531	Prob. Chi-Square(1)	0.0630

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/20/20 Time: 17:42

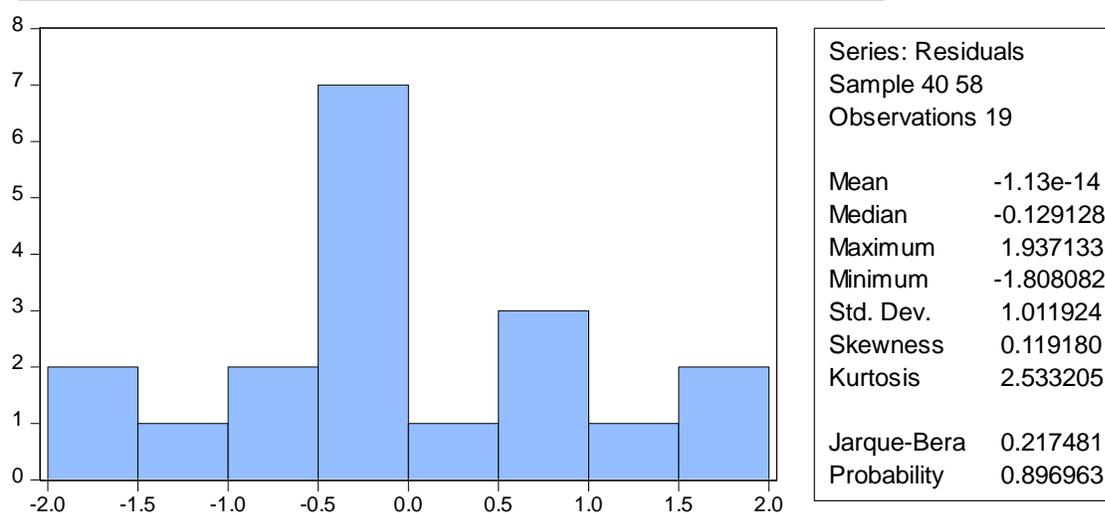
Sample: 40 58

Included observations: 19

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

C	1.226813	1.760617	0.696808	0.4966
EX	-2.905189	3.736548	-0.777506	0.4489
PER_GDP	9.08E-06	0.000259	0.035082	0.9725
RESID(-1)	0.472384	0.258599	1.826706	0.0877
R-squared	0.181975	Mean dependent var	-1.13E-14	
Adjusted R-squared	0.018370	S.D. dependent var	1.011924	
S.E. of regression	1.002587	Akaike info criterion	3.027707	
Sum squared resid	15.07770	Schwarz criterion	3.226537	
Log likelihood	-24.76322	Hannan-Quinn criter.	3.061357	
F-statistic	1.112285	Durbin-Watson stat	1.697339	
Prob(F-statistic)	0.375123			



مشاكل القياس في النموذج الثانى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.217223	Prob. F(2,14)	0.8074
Obs*R-squared	0.571859	Prob. Chi-Square(2)	0.7513

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/21/20 Time: 23:22

Sample: 40 58

Included observations: 19

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.018862	4.735493	-0.003983	0.9969
INF2	-0.023977	0.090402	-0.265224	0.7947

R_POP	0.115510	2.415901	0.047812	0.9625
RESID(-1)	0.203134	0.342830	0.592523	0.5629
RESID(-2)	-0.078042	0.318741	-0.244844	0.8101
R-squared	0.030098	Mean dependent var		-1.49E-14
Adjusted R-squared	-0.247017	S.D. dependent var		1.583862
S.E. of regression	1.768697	Akaike info criterion		4.199298
Sum squared resid	43.79606	Schwarz criterion		4.447834
Log likelihood	-34.89333	Hannan-Quinn criter.		4.241360
F-statistic	0.108611	Durbin-Watson stat		1.668211
Prob(F-statistic)	0.977522			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.388317	Prob. F(5,13)	0.8481
Obs*R-squared	2.468957	Prob. Chi-Square(5)	0.7812
Scaled explained SS	1.086462	Prob. Chi-Square(5)	0.9553

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

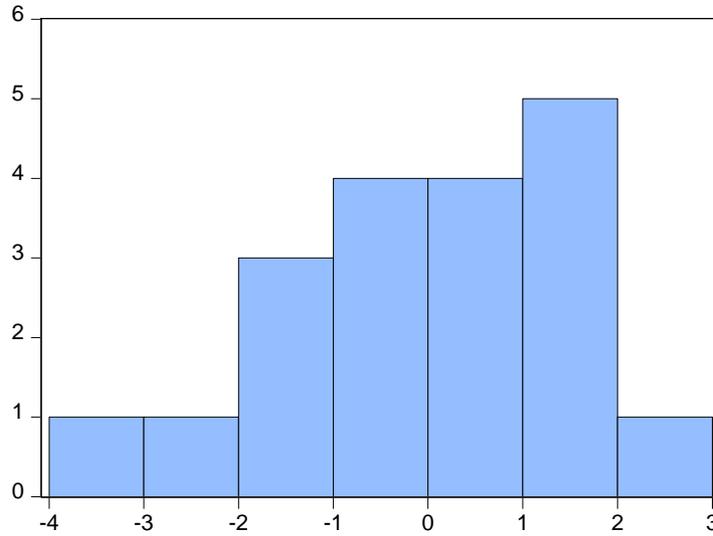
Date: 10/21/20 Time: 23:24

Sample: 40 58

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-125.8206	147.9932	-0.850178	0.4106
INF2^2	0.000997	0.015880	0.062810	0.9509
INF2*R_POP	-0.759139	1.310435	-0.579303	0.5723
INF2	1.482122	2.360809	0.627803	0.5410
R_POP^2	-30.13785	35.57428	-0.847181	0.4122
R_POP	124.9839	144.8217	0.863019	0.4038

R-squared	0.129945	Mean dependent var	2.376586
Adjusted R-squared	-0.204691	S.D. dependent var	2.720152
S.E. of regression	2.985596	Akaike info criterion	5.277565
Sum squared resid	115.8792	Schwarz criterion	5.575809
Log likelihood	-44.13687	Hannan-Quinn criter.	5.328040
F-statistic	0.388317	Durbin-Watson stat	1.107644
Prob(F-statistic)	0.848101		



قائمة المراجع

- (1) البنك الدولي. مؤشرات التنمية في العالم. <https://data.albankaldawli.org/indicator>
- (2) Thomas Osang , Exchange-Rate Volatility in Latin America and its Impact on Foreign Trade, September 2005
- (3) حاكم محسن محمد: "أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف" - مجلة أهل البيت - جامعة أهل البيت - العراق ، العدد 1، 8 مارس 2004. ص:ص 170:185.
- (4) Gali Jordi, and Tommaso Monacelli. "Monetary Policy And exchange rate Volatility in a small open economy ". The Review of Economic Studies 72.3(2005):707-734
- (5) Tirsit Genye, Currency Devaluation and Economic Growth The case of Ethiopia , (Stockholm University, September, 30, 2011
- (6) جبوري محمد، علو مسعود، يوسف. "أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم - دراسة قياسية لحالة الجزائر" مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة الجزائر. 2015-2016.
- (7) منال جابر مرسى محمد " تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990 - 2017)" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة سوهاج - 2017. ص ص 485 - 550.
- (8) أبو دوح، على محمد على وآخرون: "الأثار التوزيعية لتخفيض قيمة العملة المحلية. دراسة حالة بوليفيا مع التطبيق على الاقتصاد المصرى" . المركز الديمقراطي العربي. 13 يونيو 2017. <https://democraticac.de/?p=47116>

- (9) Omar Osman, the recent evolution of the Egyptian Jeneh's exchange rate triggers and impacts" Econ 4432W. <https://www.econ-jobs.com/research/52772-Egyptian-Pound-Exchange-Rate.pdf>
- (10) [/http://www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)
- (11) [/http://www.sasapost.com](http://www.sasapost.com)
- (12) [/http://www.cbe.org.eg](http://www.cbe.org.eg)
- (13) هيئة قناة السويس المصرية، بيانات لمنشورة على موقع الهيئة
[?http://www.suezcanal.gov.eg/News.aspx](http://www.suezcanal.gov.eg/News.aspx)
- (14) راجع بيانات الجدول رقم (1)
- (15) <http://www.dotmsr.com/details>
- (16) جيورى، علو، يوسف. مرجع سابق ص 59.
- (17) زاهر عبد الحميد خضر. " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطينى (1994-2010)" مذكرة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الازهر - غزة - فلسطين - 2012. ص 47.
- (18) المرجع السابق ص 48.
- (19) البنك الدولى . مرجع سابق.
- (20) [/https://economyplusme.com/11052](https://economyplusme.com/11052)
- (21) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. بيانات بحث الدخل والانفاق لعام 2017-2018. القاهرة - مصر. 2019.
- (22) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المرجع السابق.
- (23) <https://www.albankaldawli.org>
- (24) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. مرجع سابق
